



مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

رؤية حكومة بنت-ليبيد للعلاقة مع السلطة الفلسطينية

ملف حكومة بنت-ليبيد (2)

ساهر غزاوي

5
دراسات
عن إسرائيل

حزيران 2022

دراسات عن إسرائيل 5

حزيران 2022

ملف حكومة بنت-ليبيد (2)
رؤية حكومة بنت - لبيد للعلاقة مع السلطة الفلسطينية

ساهر غزاوي

باحث في العلوم السياسيّة؛ حاصل على ماجستير في العلوم السياسيّة.

المحرّر المسؤول: امطانس شحادة

تدقيق: حنا نور الحاج

مسؤولة الانتاج: ايناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

مقدمة

يتسم موقف الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينت - بيير لبيد، منذ تشكيلها في شهر حزيران عام 2021، من السلطة الفلسطينية، برفض أي مبادرات للعودة إلى مسار المفاوضات والتسوية السياسية، إلى حد رفض الحكومة الإسرائيلية وضع رؤية محددة في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية عمومًا، أو السلطة الفلسطينية خصوصًا. ويعود هذا الأمر إلى أن هذه الحكومة "المتعددة الرؤوس" متباينة أيديولوجيًا وسياسيًا في هذا الصدد، والحسم في موقف معين تجاه السلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى تفكيك الحكومة. وفي الاتفاقيات الثنائية بين حزب «يوجد مستقبل» برئاسة بيير لبيد "الوسطي"، الذي يؤيد الانفصال عن الفلسطينيين، دون الموافقة على قيام دولة فلسطينية داخل حدود عام 1967، وسائر القوائم الائتلافية، لم يجز التطرق إلى الشأن الفلسطيني تحديدًا، وهو ما يدل على أن الحكومة الحالية لا تضع المسألة الفلسطينية ضمن اعتباراتها¹.

هذا الموقف بات واضحًا، كما جاء على لسان مسؤولين إسرائيليين؛ وهو أن الحكومة الإسرائيلية الحالية بتكوينها لن تدخل في مفاوضات مع الفلسطينيين تؤدي إلى حل الدولتين، في الوقت الذي ترى فيه هذه الحكومة السلطة الفلسطينية ضعيفة وهشة، وذلك كله وشط عملية سلام مجمدة بين الجانبين منذ نيسان عام 2014 جرّاء رفض الجانب الإسرائيلي إيقاف الاستيطان في الأراضي المحتلة، والقبول بحدود عام 1967 أساسًا للتفاوض على إقامة دولة فلسطينية. الموقف الإسرائيلي هذا يظهر على لسان بعض وزراء الحكومة الحالية، ويوضح أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت لا يعترف ولا يؤمن بحل الدولتين، ومن ثم فإن أقصى ما يمكن القيام به -سواء أكان ذلك بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني مباشرة أم بطريق غير مباشر- هو اللجوء إلى المناورات السياسية بتخفيف الإجراءات الإسرائيلية المشددة المقتصرة على توفير تسهيلات اقتصادية وحياتية، والحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن تماسك الحكومة، وهذا أحد سيناريوهات الموقف الإسرائيلي من السلطة الفلسطينية.

الادعاء المركزي في هذه الورقة أن رغبة الحكومة الإسرائيلية الحالية تتمثل في رفض تحريك المسار السلمي والتفاوض مع السلطة الفلسطينية، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة الفلسطينية، والحفاظ على الوضع القائم، وذلك من خلال منح السلطة تسهيلات اقتصادية، وفقًا لمفهوم «تقليص الصراع»، ولذا تستمر إسرائيل في التنسيق الأمني والتعامل الأمني والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية، انطلاقًا من المقولة «إذا لم يكن من الممكن حل النزاع، يمكن على الأقل تقليصه»، والأهم ألا تتحول المسألة الفلسطينية إلى مسبب لتفكيك الحكومة المتباينة أيديولوجيًا وسياسيًا في هذا الصدد.

مدخل

امتد الاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة منذ الخامس من حزيران عام 1967، حتى تأسيس السلطة الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو للسلام (بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) عام 1993. وتنص اتفاقية أوسلو، المعروفة رسميًا باسم «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي»، حيث سُمي الاتفاق نسبة إلى العاصمة النرويجية أوسلو التي عُقدت فيها المحادثات السريّة عام 1991، على انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وقطاع غزة

1. مركز الإمارات للسياسات. (2021، 14 تموز). ما خيارات الحكومة الإسرائيلية تجاه أزمة السلطة الفلسطينية؟ [مركز الإمارات للسياسات](#). مستقاة بتاريخ (2022/2/14).

وإنشاء «سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة» لمرحلة انتقالية تستغرق خمس سنوات، على أن تُتَّوَجَّح بتسوية دائمة بناء على القرار 242 والقرار 338، اللذين لا يتضمَّنان كلمة واحدة عن الفلسطينيين أو حقوقهم أو تطُّعاتهم.²

عقب انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1999، وإنهاء احتلال أراضي الضفة وقطاع غزة، حسبما تنصُّ اتفاقيات أوسلو، كان من المفترض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب إسرائيل، غير أنَّ الأخيرة تنصَّلت من التزاماتها، وبدلاً من ذلك عزَّزت الاستيطان في أراضي الضفة الغربية، وأعادت عام 2002 احتلال مناطق خضعت للسلطة الفلسطينية وفق اتفاقية أوسلو. وبسبب السلوك الإسرائيلي، تعطلت عملية السلام، وتوقفت المفاوضات السياسية، ولا زالت متوقفة منذ فشل آخر جولة مفاوضات عام 2014 بسبب إصرار إسرائيل على بناء المستوطنات، في ظلِّ فرض المزيد من السيطرة والهيمنة التي فرضها بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الأسبق، على الطرف الفلسطيني، فضلاً عن التوسع في الاستيطان؛ ليقضي على ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

وفي الوصول إلى الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الحالية برئاسة نفتالي بينت - يئير لبيد، التي شكَّلت في حزيران عام 2021، فإنَّ موقفها بدا واضحاً تجاه السلطة الفلسطينية، إذ تمثَّل هذا الموقف في أنَّها لن تدخل أيِّ مفاوضات أو اتصالات سياسية مع السلطة، بما في ذلك مفاوضات حلِّ الدولتين؛ فمنذ تولي نفتالي بينت رئاسة الحكومة، لا يفوت زعيم الحزب اليميني الديني المتشدد هذا - وهو أشدَّ المعارضين لقيام دولة فلسطينية - مناسبة إلاَّ جدد فيها خطابه اليميني في بُعْدَيْه السياسي والاستيطاني الذي يؤكِّد رفضه إقامة دولة فلسطينية أو الالتقاء برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وهو - أي بينت - له تصريحات أكد فيها أنَّ الضفة الغربية ليست تحت الاحتلال، لأنَّه لم تكن فيها دولة فلسطينية هنا، وأنَّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يمكن حلِّه.³

موقف الحكومة الحالية من المسألة الفلسطينية

في ما يتعلَّق بالمسألة الفلسطينية عموماً، أو السلطة الفلسطينية على وجه الخصوص، لم تُشير اتفاقية الائتلاف الحكومي العامَّة إلى رؤية محدَّدة تحملها الحكومة الإسرائيلية الحالية؛⁴ فكما وضحَّت في بداية الورقة، قد يؤدي حسم موقف معيَّن تجاه السلطة الفلسطينية إلى تفكيك هذه الحكومة. وفي الاتفاقيات الثنائية بين حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يئير لبيد وباقي القوائم الائتلافية، لم يُتطرَّق إلى الموضوع الفلسطيني تحديداً، واقتصر الأمر على الإشارة - كما في الاتفاقية العامَّة - إلى أنَّ الحكومة سوف تسعى إلى السلام دون توضيح هويَّة الجهة التي ترغب الحكومة في عقْد السلام معها. يُضاف إلى ذلك أنَّ الاتفاقيات الثنائية مع بعض القوائم، ولا سيَّما اليمينية منها، تطرقت إلى مسألة محدَّدة في ما يتعلَّق بالقضية الفلسطينية هي المناطق «ج»؛ ففي الاتفاق الثنائي بين حزب «يوجد مستقبل» وحزب «يميننا» برئاسة نفتالي بينت، وردَّ الآتي: «يتفق الطرفان على أنَّه يجب العمل على ضمان المصالح الإسرائيلية في المنطقة (ج)، ومن أجل ذلك سوف تُخصَّص موارد لإدارة المدينة في وزارة الدفاع من أجل فرض القانون على مخالفات البناء، والسيطرة غير القانونية على أراضي المنطقة (ج)». وقد حصل «يميننا» بموجب الاتفاق على وزارة الاستيطان، بما ينسجم مع توجهاته في دعم الاستيطان في الضفة الغربية. وظهر البند نفسه في الاتفاقية بين حزب «أزرق أبيض» برئاسة بني جانتس و «يوجد مستقبل»، وكذلك

2. سعيد، إدوارد. (1995). «غزة - أريحا» - سلام أمريكي (الطبعة الثانية). بيروت: دار المستقبل العربي. ص 41.

3. الجزيرة. (2021، 13 حزيران). من هو نفتالي بينيت تلميذ نتنياهو الذي أطاح به؟ الجزيرة. مستقاة بتاريخ (2021/11/14).

4. للاطلاع على جميع اتفاقيات الائتلاف الحكومي، انظروا موقع الكنيست. [بالعبرية]

الأمر في الاتفاقية الثنائية بين الأخير وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيجدور لبيرمان. وفي الاتفاقية الثنائية مع حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، أُضيفَ بندٌ يتعلّق ببلورة خطة شاملة للمواصلات والطرق في الضفة الغربية وغور الأردن.⁵

يُتضح من الاتفاقيات الثنائية أنّ المرگبات اليمينية في الحكومة حرصت على إدخال موضوع الاستيطان في منطقة «ج» ضمن الاتفاقيات، وهذا ينسجم مع توجهات اليمين الإسرائيلي إلى تعزيز الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية في هذه المنطقة، التي تشكّل 60% من مساحة الضفة الغربية. وفي سبيل ضمان التوازن بين الموقف اليميني وذاك غير اليميني في الحكومة، حدّد اتفاق الائتلاف الحكومي أنّه في المجلس الوزاري السياسي الأمنيّ المصغّر (وهو المجلس الوزاريّ الذي يُحدّد السياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية وقطاع غزة) سيكون عدد الوزراء الذين يتوافقون في المواقف السياسية مع كلّ رئيس حكومة مساوياً لعدد من لا يتوافقون، حيث إنّ عدد الوزراء الذين يتوافقون مع لبيد سيكون تماماً بحجم عدد الوزراء الذين يتوافقون مع بينت.⁶

ما يُعزّز مواقف حكومة الائتلاف الإسرائيلية الحالية من المسألة الفلسطينية هو التصريحات التي جاءت على لسان مسؤولين إسرائيليين، على رأسهم رئيس الحكومة نفتالي بينت. ففي حوار مع صحيفة «معاريف» العبرية، في أيلول من العام الماضي، أعلن أنّه يرفض إقامة دولة فلسطينية، ويرفض الالتقاء برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وردّاً على السؤال «عندما تدخل في الغرفة لأول مرّة مع الرئيس الأمريكي ورئيس النظام المصري، وكلّ منهما يؤيّد حلّ الدولتين وأنت ترفضه، كيف تجسّر هذه الهوة؟»، أجاب بينت: «هذا هو السؤال الصحيح. أجتهد كي أتصرّف مع شركائي في الحكومة؛ فأنا أعارض الدولة الفلسطينية، وأعتقد أنّ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية هي كارثة حقاً، وهذا سيُجلب الصواريخ والأنفاق إلى تل أبيب. ثمّة خلاف، وهذا حسن، وأنا أقول الأمور كما هي، بما في ذلك للرئيس الأمريكي، وهذا يُستقبل على نحو جيّد عندما يأتي بشكل صادق».⁷

بيد أنّ موقف عدم وضع الحكومة الحالية مسألة المفاوضات والمسار السياسي مع الطرف الفلسطيني ضمن اعتباراتها، فضلاً عن الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن تماسك الحكومة الإسرائيلية، لا يقتصر على زعيم الحزب اليميني الدينيّ المتشدّد، نفتالي بينت، بل يتجاوزهُ إلى وزير الخارجية الإسرائيليّ يئير لبيد (بوجد مستقبلياً). فلبيد يؤيّد الانفصال عن الفلسطينيين، دون الموافقة على قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967. وقد جاء على لسانه أنّ حكومة بلاده برئاسة بينت لن تُبرم اتفاقاً مع الفلسطينيين لحلّ الدولتين، وذلك لأنّه لا اتفاق على ذلك، لكنّه ترك الباب مفتوحاً في حال تسلّمه الحكومة المتفق على التناوب في رئاستها بينهما،⁸ حيث إنّه بموجب الاتفاق يرأس بينت الحكومة حتى أيلول عام 2023، ويتولّى لبيد رئاستها حتى تشرين الثاني عام 2025. وردّاً على سؤال بشأن تغيير الموقف حالّ تولّيه رئاسة الحكومة الإسرائيلية، قال لبيد: «من الممكن أنّ يحدث ذلك» دون أن يؤكّد على هذا.⁹

5. المصدر السابق.

6. مركز الإمارات للسياسات، مصدر سابق.

7. شليف، طال. (2021، 14 أيلول). التوتّرات في الجنوب، التحالف الهشّ والتسامح من الأسرة التكلّي. بينت في مقابلة لوالاً. معاريف. مستقاة بتاريخ (2021/11/20). [بالعبرية]

8. Hoffman, Gil, & Lazaroff, Tova. (2021, August 20). No Palestinian state under Bennett-led government, FM says. **THE JERUSALEM POST**. Retrieved November 30, 2021

9. المصدر السابق.

يضاف إلى ذلك أنّ وزيرة الداخلية الإسرائيلية، أَيْلِتْ شَكِيد (وهي من أركان حكومة الائتلاف المؤمنين بفكرة «أرض إسرائيل الكاملة»، ومن اليمين الأيديولوجي المتشدّد)، أكّدت في تصريح إعلامي لها أنّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة، نفتالي بِنْت، لن يلتقي، برئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس، بل ليس ثمة أيّ تيّبة لدى بِنْت لَعَقْد لقاء من هذا القبيل مستقبلاً.¹⁰ وفي سياق تحريضها على السلطة الفلسطينية، قالت: «أبو مازن يحوّل الأموال إلى الإرهابيين وهو ليس شريكاً».¹¹ والأمر نفسه جرى عندما سُئل وزير القضاء الإسرائيليّ جِدعون ساعر، المنشقّ عن الليكود بسبب خلافاته مع نتنياهو، عن الواقع الأمنيّ، وإمكانية إجراء حوار مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس، إذ أجاب: «للأسف، جيراننا لا يريدون المضيّ قدماً في حلّ النزاع. يواصلون دفع رواتب الإرهابيين وعائلاتهم، ويقاضوننا في محكمة في لاهاي، ولكن بمجرد وجود قيادة تريد إيجاد حلّ قابل للتطبيق سيكون رأيي مختلفاً».¹² وأضاف ساعر: «لقد رأينا ذلك عندما قدّم إيهود أولمرت في ختام ولايته لرئاسة الوزراء (عام 2009) مقترحاتٍ بعيدة المدى لأبي مازن ولم يتلقَ ردّاً إيجابياً أيضاً».¹³ وكان أولمرت قد عرض على السلطة الفلسطينية خطة سلام تقضي بانسحاب إسرائيل ممّا يقارب 95% من الأراضي المحتلة وإزالة معظم المستوطنات التي فيها بالكامل، مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية.¹⁴

في هذا السياق، لا بدّ من تناول موقف الجانب الآخر؛ فقد قابلت السلطة الفلسطينية المتمثلة برئيسها محمود عبّاس هذا الموقف الإسرائيليّ بالتأكيد على التمسك بـ «التنسيق الأمنيّ» بينها وبين إسرائيل، وبإبداء الرغبة الشديدة في استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيليّ، وإبداء الاستعداد لمقابلة أكثر الشخصيات تطرفاً في الحكومة الإسرائيلية، تلك التي ترفض رفضاً قاطعاً إقامة دولة فلسطينية، وعلى استعداد أن يلتقي حتّى مع من يلغي ويشطب حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ، في الإشارة إلى وزيرة الداخلية الإسرائيلية أَيْلِتْ شَكِيد التي طلب عبّاس من وفد حزب «ميرتس» مقابلتها شخصياً.¹⁵ بيّد أنّ ردّ الأخيرة جاء بالرفض القطعيّ عبّر تغريدة على حسابها على «تويتر» كتبت فيها: «لن يحدث ذلك. لن ألتقي أحد منكري المحرقة [تشير بهذا إلى محمود عبّاس] الذي يقاضي جنود الجيش الإسرائيليّ في محكمة لاهاي، ويدفع المال لقتلة اليهود».¹⁶

وعلى الرغم من أنّ قيادات في السلطة الفلسطينية أعربت عن إحباطها الشديد من «تجاهل» رئيس وزراء الحكومة الإسرائيليّ، نفتالي بِنْت، للقضية الفلسطينية في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، معبّرة عن ذلك بقولها: «بِنْت يتجاهلنا ونحن نتجاهله، ولم نكن نتوقّع من رئيس تجمّع المستوطنات الأسبق أن يغيّر رؤيته الأيديولوجية»،¹⁷ فإنّ هذه السلطة (الفلسطينية) لا تزال تبني آمالاً كبيرة على وزير الخارجية

10. حياثي، سيفان. (2021، 14 أيلول). لبيد وچانتس يؤيدان تقوية السلطة، وشكيد تهدّئ: «بِنْت لن يلتقي بأبي مازن». [واينيت](#). مستقاة بتاريخ (2021/12/2). [بالعبرية]

11. المصدر السابق.

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق.

14. آر-تي. (2021، 19 أيار). أولمرت: استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزيد من فرص المشاورات السلمية والودّية. [آر-تي](#) (RT). مستقاة بتاريخ (2022/02/5).

15. عرب 48. (2021، 4 تشرين الأوّل). شكيد ترفض دعوة عبّاس للقاء بالمقاطعة: لن يحدث. [عرب 48](#). مستقاة بتاريخ (2021/12/3).

16. المصدر السابق.

17. شليم، مئير. (2021، 30 أيلول). الفلسطينيون ينتظرون لبيد: «تمهيد الأرضية». [في غرف الحريديم](#) («يحدّثي حريديم»). مستقاة بتاريخ (2021/12/3). [بالعبرية]

يثير لبيد "الوسطية"، وتنتظر توليه رئاسة الحكومة بعد نحو عام ونصف العام وفق اتفاق التناوب.¹⁸ بيد أن التصريح الأشد حدة تجاه الجانب الإسرائيلي هو ذلك الذي جاء على لسان الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، الذي وصف حكومة نفتالي نيتز بأنها «تلعب بالنار» وتحاول أن تفرض أمرًا واقعيًا على الأرض من خلال ما ترتكبه من جرائم في الأراضي المحتلة، وأنها تمادت أكثر من الحكومات السابقة، على حد قوله.¹⁹ وفي الحديث عن الموقف الأمريكي الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فإن واشنطن وتل أبيب تعتقدان أن الوقت غير مناسب لمتابعة خطة سلام لحلّ الدولتين، ولم تطرح أيّ خطة واضحة لتحقيق هذا الهدف، كما أن الرئيس بايدن كان واضحًا في هذا الشأن، وتحدث عن إدارة الصراع بدلًا من الحفاظ على خيار السلام؛ وذلك بسبب الانقسام في الحكومة الإسرائيلية بشأن هذا الموضوع، وقد يبلغ هذا الخلاف حدّ تفكيك الحكومة نظرًا لتأزمه،²⁰ كما ذكرنا آنفًا. وفي محاولة من رئيس السلطة الفلسطينية للضغط على الطرف الأمريكي والإسرائيلي للعودة إلى المفاوضات، أعلن في خطابه في الـ 23 من أيلول عام 2021 أمام هيئة الأمم المتحدة، في دورتها السادسة والسبعين، أنه يمهل الاحتلال عامًا لتنفيذ انسحابه من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة بعد كلمة الرئيس بايدن التي تعهد فيها بالدفاع عن إسرائيل إذ قال: «إنّ حلّ الدولتين مع الفلسطينيين لا يزال مطلوبًا، وإن كان الطريق إليه لا يزال بعيدًا».²¹

الحلّ الإسرائيلي: الحفاظ على الوضع القائم

بناءً على ما سبق، الحكومة الإسرائيلية الحالية، برئاسة نفتالي نيتز - يثير لبيد، لا تضع مسألة المفاوضات والمسار السياسي مع السلطة الفلسطينية ضمن اعتباراتها. ما يتبعه هو الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن تماسك الحكومة. غير أن إسرائيل ترى أنها مُرغمة على الحفاظ على إبقاء جسور الثقة بينها وبين السلطة الفلسطينية، لضمان تماسك حكم الأخيرة وتعزيز مكانتها في الضفة الغربية، بحيث تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية أزمة سياسية واقتصادية في الآونة الأخيرة تُهدد استقرارها، تحوُّفًا من انهيارها ومنعًا للتدهور الأمني وتحسبًا من تنامي نفوذ حركات المقاومة الفلسطينية، ولا سيما «حماس»، وازدياد سيطرتها على حساب ضعف السلطة وتهديد التنسيق الأمني بينهما. وهو ما تعتبره إسرائيل عاملاً مهمًا في الحفاظ على الاستقرار النسبي الذي تحتاج إليه الحكومة الحالية في هذه الفترة.

هذا بالضبط ما عبّر عنه وزير الحربية الإسرائيلي بني چانتس، في لقاء جمعه برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في مدينة رام الله، مطلع أيلول الماضي، إذ قال: «كلّما كانت السلطة الفلسطينية أقوى كانت حماس أضعف، وكلّما زاد تماسك حكم السلطة، فسيكون هناك مزيد من الأمن وسيتمتعّ علينا أن نعمل بشكل أفضل».²² وهذا ما دفع لاحقًا لأن يلتقي رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، رونين بار، برئيس السلطة الفلسطينية، في مقر المقاطعة في رام الله، لمناقشة عدد من القضايا، بما في ذلك وضع السلطة الفلسطينية الاقتصادي الصعب، والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.²³

18. المصدر السابق.

19. الرجوب، عوض. (2021، 18 تشرين الثاني). فلسطين: جرائم إسرائيل على أرضنا «لعب بالنار». [الأناضول](#). مستقاة بتاريخ (2021/11/21).

20. القدس العربي. (2021، 29 تمّوز). جبروزاليم پوست: ثمانية أسباب لعدم استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية قريبًا. [القدس العربي](#). مستقاة بتاريخ (2021/11/21).

21. خليل، نائلة. (2021، 23 أيلول). خطاب عباس في الأمم المتحدة: استعراض خيارات إقامة الدولة الفلسطينية. [العربي الجديد](#). مستقاة بتاريخ (2021/11/27).

22. الرجوب، عوض. (2021، 1 أيلول). إسرائيل تعزز السلطة الفلسطينية.. ما الثمن؟ [الحزيرة](#). مستقاة بتاريخ (2021/11/27).

23. دُهوري، نير. (2021، 16 تشرين الثاني). نشر أول: رئيس الشاباك رونين بار يلتقي في رام الله بأبي مازن. [N12](#). مستقاة بتاريخ (2021/12/4). [بالعبرية]

على ضوء ذلك، الحكومة الإسرائيلية ترى أنه ثمة حاجة ضرورية إلى تعزيز المسار الاقتصادي - المدني والخدمات على حساب المسار السياسي. ويتمثل ذلك في منح تسهيلات اقتصادية للسلطة الفلسطينية، وتيسير الدعم الغربي والدولي للاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية في مناطق السلطة، إلى جانب تسهيل الحياة اليومية على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يخفف الضغط عن السلطة الفلسطينية. فقد أعلن مرارًا رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت، أنه يرفض دفع عملية سياسية مقابل السلطة الفلسطينية، لكنه يسعى إلى دفع خطوات ترمي إلى تسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وخاصة الذين يعملون في إسرائيل.²⁴

تتمثل رغبة الجانب الإسرائيلي في منح تسهيلات اقتصادية إلى السلطة الفلسطينية، للحفاظ على الوضع القائم، تتمثل بفكرة «تقليص الصراع»؛ وتلك مقولة جديدة تدخل إلى القاموس السياسي الإسرائيلي، وهي من إنتاج أستاذ التاريخ الإسرائيلي ميخا چودمان الذي تحوّل إلى «سوبر ستار» في السنتين الأخيرتين. إلى جانب طاقم نفتالي بينت، المكوّن من المختصين ورجالات الاستخبارات والساسة المحضّرين والمستشارين التكنوقراطيين، چودمان هو أحد الأشخاص الذين يقوم بينت باستشارتهم باستمرار، ولا سيّما بعد تولّيه منصب رئاسة الحكومة، حتّى إنّ العبارة «تقليص الصراع» التي استخدمها بينت في خطابه مأخوذة من كتاب چودمان الذي يحمل العنوان «مصيصة 67» الذي صدر عام 2017. كما أنّ بينت كان قد نشر على صفحته على الفيسبوك، في أيار عام 2017، تقييمًا للكتاب قال فيه -في ما قال- إنه قد لا يتفق مع كلّ ما جاء فيه، إلّا أنه يُعَدّ عملًا لامعًا ومثيرًا للنقاش البناء.²⁵

مفهوم «تقليص الصراع» يرسّخ بفكرته أنّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن يكون له حلّ في المستقبل القريب، لأنّ القيادة والمجتمع في إسرائيل منقسمان جدًّا بشأن استئناف مفاوضات السلام. لكن يمكن لإسرائيل العمل على الحدّ من (تقليص) تأثير الصراع المستمرّ منذ قرن تقريبًا، بحيث يتحوّل «تقليص الصراع» إلى سلام، غير أنّه لا يرمي إلى تحقيق السلام، بل يرمي إلى استمرار الاستعمار دون ثمن ودون سلام. يمكن أن نُجمل هذا المفهوم بعبارة أخرى مُفادها أنّه إذا لم يكن من الممكن حلّ النزاع، فيمكن على الأقلّ تقليصه.²⁶

منذ تولّى بينت رئاسة الحكومة الإسرائيلية حتّى الآن، تتضمّن محاولاته لتحسين الوضع الراهن تعهّدًا بتوفير خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول من الجيل الرابع للفلسطينيين والفلسطينيات في الضفة الغربية؛ ومن المحتمل بناء ما يقارب 900 منزل فلسطيني جديد في المناطق التي تديرها إسرائيل. كذلك أقرضت حكومة بينت الحكومة الفلسطينية 156 مليون دولار لمساعدتها على النجاة من الأزمة المالية، والسماح لـ 15 ألف فلسطيني بالعمل في إسرائيل؛ وتعهدت بتسوية أوضاع آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يفتقرون إلى الأوراق المطلوبة لتسجيلهم في سجلّ السكان الذي يقع تحت مسؤولية وسيطرة إسرائيل، كما زادت الاتصالات العامّة بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ أن تولّى بينت منصبه، وذلك بعد سنوات من العلاقات المتردّبة وصلت حد القطيعة في عهد سلفه نتنياهو.²⁷ وقد شرح بينت منهجه في مقابلة مع صحيفة التايمز قائلاً: «لن يذهبوا إلى أيّ مكان. لن نذهب إلى أيّ مكان. نحن هنا معًا، عالقون. ولكن بعد ذلك ماذا سنفعل؟ الاقتصاد، الاقتصاد، الاقتصاد».²⁸

24. عرب 48. (2021، 2 أيلول). بنيت للفلسطينيين: «تسهيلات» اقتصادية نعم. اتفاقيات سياسية لا. [عرب 48](#). مستقاة بتاريخ (2021/11/20).

25. حتّاس، وليد. (2021، 2 آب). ماذا يعني بنيت بـ «تقليص الصراع» مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية؟ [مصدر](#). مستقاة بتاريخ (2022/02/5).

26. Kingsley, Patrick. (2021, September 30). 'Shrinking the Conflict': What does Israel's new mantra really mean? [The New York Times](#).

27. المصدر السابق.

28. المصدر السابق.

خاتمة

إنّ الحكومة الإسرائيليّة برئاسة بنيت - لبيد، تسعى للحفاظ على الوضع القائم في ما يتعلّق بالاحتلال والاستعمار الإسرائيليّ للمناطق الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، بحيث يضمن تماسك الحكومة من جهة، ويحافظ على تماسك حكّم السلطة الفلسطينيّة برئاسة محمود عبّاس (الذي ترى فيه عاملاً مهمّاً للاستقرار من خلال حرصه على «التنسيق الأمني» مع إسرائيل) من جهة أخرى، وذلك بعيداً عن الخوض في مراحل المفاوضات مجدّداً، من خلال اتّباع سياسة «تقليص الصراع» مع الشعب الفلسطينيّ، وإبقاء الضفّة الغربيّة هادئة من خلال تخفيف بعض القيود الإسرائيليّة عبر تسهيلات حياتيّة ومشاريع وبنى تحتيّة. ويبقى هذا السيناريو هو الخيار الإسرائيليّ الأكثر ترجيحاً، وهو ما ينسجم مع السياسة الإسرائيليّة الحاليّة، وترك الأحداث تتطوّر بصرف النظر عن النتيجة التي قد تُفضي إليها. وهو سيناريو يعمل على استغلال الفرصة الحاليّة، ودعم تغيير قيادة السلطة الفلسطينيّة واستبدالها بقيادة جديدة قادرة على السيطرة على الساحة الفلسطينيّة، ومنع حماس من الانتشار السياسيّ في الضفّة الغربيّة. تبيّن أنّ الاحتلال الإسرائيليّ الدائم للضفّة الغربيّة يظلّ عقبة أمام هذا الهدف. ولا يمكن أن يكون هنالك سلام أو استقرار اقتصاديّ تحت الاحتلال؛ إذ إنّ الاحتلال يعطي الأولويّة للمصالح والموارد الإسرائيليّة والتوسّع على حساب أيّ شيء آخر. أمّا بخصوص ملفّات قطاع غزّة الساخنة، فإنّها مطروحة بقوة على طاولة الحكومة، والجمهور الإسرائيليّ ينتظر من هذه الحكومة خطوات لمعالجة ملفّات غزّة من ضمن الموضوعات الفلسطينيّة، ونجاح الحكومة في ذلك يعني تجاوزها أحد الألبام في طريقها، وفشلها سيكون ذا مردود سلبيّ عليها. لذا، قد تأخذ حكومة بنيت - لبيد خطوات في اتّجاه تصعيد أو اعتماد قفزات معقولة تذهب إلى حدّ عقْد صفقة تبادل أسرى وتهدئة طويلة.



مدي الكرمل

المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية